حوار مع الدكتور (مظهر محمد صالح)* حول الحصار الاقتصادي على العراق (1990 – 2003)**

حاوره: د. علاء حميد إدريس / أنور المؤمن

س/ الدكتور (مظهر)، كيف تصف لنا أوضاع العراق في المرحلة التي سبقت الحرب، ووضع العراق بين حربي الخليج الأولى والثانية؟

عندما حصلتُ على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة (ويلز ابريسويث) في المملكة المتحدة، عدتُ إلى بغداد بتاريخ (28 تشرين الأول 1989)، أي بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية بسنة، وقبل حرب تحرير الكويت بسنة، وجدتُها مدينة جميلة ونظيفة، ولكن الأوضاع العامة كانت تبعث على الركود والخمول، والناس تنتظر تغييرًا ما، وإزالة لآثار الحرب، وهنالك ترقّب لإجراءات وسياسات الحكومة في مرحلة ما بعد الحرب. وبالرغم من التفاؤل حينها بالانتقال إلى وضع أفضل؛ كانت مستويات المعيشة بالنسبة للمواطن العراقي تعد متوسطة إلى حدا ما، حتى أن بعض الأصدقاء اتصلوا بي للتهنئة بحصولي على شهادة الدكتوراه وعودتي إلى البلد، ولكن اعتذروا عن إقامة وليمة على شرفي كما جرت عليه عادات العراقيين؛ لأوضاعهم الصعبة، فهي كانت تعدُّ مرحلة قلقة عموما.

س/ متى بدأت نُذُر الأزمة بين العراق والكويت؟

بدأت نذُر الأزمة والحرب مع حلول عام (1990)، حينها طالبت الكويت بديونها، وبدأ التوتر في العلاقات العراقية الكويتية يتصاعد حتى وصلنا إلى يوم (2 آب 1990)؛ إذ اجتاحت القوات العراقية الكويت وجرى ما جرى بعدها من الحرب والحصار.

س/ كيف كانت أحوال الدولة العراقية مع تصاعد الأزمة بين العراق والكويت، على مستوى المجتمع العراقي والنظام السياسي؟

كان هناك تهيؤ لصدمةٍ ما في تلك المرحلة؛ إذ كان المجتمع في حالة تُشبه وقوفه على شفا حفرة ثم تدحرج وانهار كل شيء. عموما، لم يتصور أحد صدمة الحصار، فكانت صدمتهم الكبرى هي الحرب؛ إذ لم تمضِ سنتان منذ أن وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها، فكانت المخاوف حينها من دخول النظام السابق (صدام حسين) بحرب جديدة، وبكل ما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية.

وبنحو عام؛ إذا ما أردنا أن نقسّم أنواع الحروب، فهي: التقليدية (كالحرب العراقية الإيرانية)، والحرب الباردة (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، والحرب الخرساء (الحصار على العراق) والحرب الناعمة.

فالحروب الخرساء هي الحصارات الاقتصادية، التي تشتمل على جانبين: الجانب الأول هو الجانب الذي يهدف إلى تعطيل الاقتصاد، والذي يعني فرض الحصار الاقتصادي لتحقيق خسارة اقتصادية على ذلك البلد، الذي يعتمد على التصدير. أما الجانب الآخر؛ فهو الجانب الأقصى الذي يهدف إلى العمل على تحطيم وإزالة النظام السياسي والإضرار بنظام الحكم لذلك البلد.

والحقيقة، كان الهدف من الحصار الاقتصادي هو إزالة النظام السياسي من خلال تعطيل تصدير النفط؛ لأن النظام كان يعتمد عليه بدرجة أساسية، لذلك صُوّبت أولى العقوبات التي فرضها مجلس الأمن باتجاه صادرات النفط العراقية، فالدولة الريعية العراقية المعتمدة على النفط توفر العوائد المالية الضخمة لتمويل الحروب التي يشنّها النظام.

س/ كم هي الديون التي ترتّبت على العراق من جرّاء الحرب العراقية الإيرانية؟

خلّفت الحرب العراقية الإيرانية ديونا على العراق بلغت بحدود (77 . 78) مليار دولار، ومع عدم قدرة العراق على تسديدها خلال مرحلة الحصار ارتفعت الديون نتيجةً للغرامات التأخيرية المترتبة على الديون،

فوصلت قيمتها إلى حدود (128 . 129) مليار دولار، وأنا افتخر بأنّي كنتُ ضمن الفريق الذي استطاع أن يُسقط (100) مليار دولار من أصل (129) مليار دولار في اتفاقية نادي باريس عام (2004).

س/ دكتور، هل لك أن تذكر لنا أبرز المؤشرات الاقتصادية لمرحلة الحصار؟

كانت قدرة العراق الإنتاجية للنفط بحدود أربعة ملايين برميل يوميا، وفي مرحلة الحصار وصلت إلى صفر، بل الأكثر من ذلك طلب رئيس النظام (صدام حسين) أن يعطي نفطا مجانيا ولكن رفضت الدول ذلك العرض التزاما بقرارات مجلس الأمن. وهناك مجموعة مؤشرات لتلك المرحلة:-

- أولا: إن متوسط دخل الفرد في مرحلة الحصار، ومع كل مذكرات التفاهم والانفتاح الاقتصادي بعد عام (1995)، لا يتجاوز (700) دولار سنويا، وبالتالي عُدَّ العراق من البلدان الفقيرة، والطبقة الفقيرة أصبحت بحدود (75 . 80%) من المجتمع، ثم بنسبة قليلة الطبقة المتوسطة، وبنسبة أقل طبقة الأغنياء.
- ثانيا: إن ديون العراق المتراكمة قد سجّلت ما نسبته حوالي (670%) من الناتج القومي الإجمالي، وهي نسبة أعلى بـ (10) مرات من النسبة العليا المقبولة عالميا وهي (60%).
- ثالثا: إن التضخّم هو أخطر مؤشر اقتصادي حصل في مرحلة الحصار، وقد وصل في سنواته الأولى إلى (90%) سنويا، ولكن استقرت نسبته بعد توقيع مذكرات التفاهم وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1995 على (50%) سنويا، في حين إن النسبة المعقولة للتضخم عالميا هي (2,5 . 3 %).
- رابعا: إن حوالي مليون طفل توفّي خلال مرحلة الحصار؛ بسبب سوء التغذية وشحّة المواد والأدوية والمستلزمات الطبية.
- خامسا: هجرة العقول والكفاءات العراقية إلى الخارج.

س/ كيف تأثّر الاقتصاد العراقي بالحصار؟ وما أثره في المجتمع والإنسان العراقي؟

كان نمط الاقتصاد في تلك المرحلة اشتراكيا ومركزيا، لكن أصبح هنالك انفلات، بالرغم من أن النظام السابق وضع برنامج البطاقة التموينية التي نجحت في تحقيق الحد الأدنى من الغذاء للشعب العراقي، فضلا عن مذكرات التفاهم وبرنامج النفط مقابل الغذاء التي أدخلت نوعيات جيدة من الغذاء الخبز والرز وغيرها إلى البطاقة التموينية بعد عام (1995).

إن العقوبات التي استهدفت الاقتصاد العراقي جاءت متسارعةً ومتسلسلة وفق للقرارات مجلس الأمن، وأخطر تلك القرارات هو القرار (687) الذي صدر في (3 نيسان 1991)؛ كونه جمع كل قرارات مجلس الأمن السابقة وفقا للفصل السابع، وأضاف لها مواد تتعلق بالتفتيش عن الأسلحة العراقية للدمار الشامل، وترسيم الحدود مع الكويت، والتعويضات العراقية لأي شخص كان في الكويت سواء كان مواطنا كويتيا أو من الأجانب والمقيمين وقت الاجتياح العراقي، وإنشاء صندوق تحت وصاية الأمم المتحدة للتعويضات، واستقطاع نسبة مما يمكن أن يصدره العراق من نفط أو غاز لأغراض التعويضات، وفرض حصار مالي وتجاري على العراق بما في ذلك الفعاليات المصرفية والتحويلات المالية، ولكي تُحدد نسبة الاستقطاع من عوائد النفط العراقي؛ كُلِّف الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير يحدِّد فيه تلك النسبة، والذي بدوره طلب من الحكومة العراقية حينها أن يبيّنوا وجهة نظرهم بخصوص التعويضات، وإعداد تقرير خاص بهذا الملف.

أنا كنتُ في لجنة شكِّلت لتقييم أضرار الحرب في العراق، رأَسها وزير التخطيط حينها (سامان مجيد فرج)، وكنتُ ممثلا عن البنك المركزي العراقي، مع ممثلَين آخرين عن وزارة الخارجية ووزارة المالية، كنّا نجتمع وأعمدة الدخان ما تزال تتصاعد من جرّاء الحرب والقصف مع انقطاع تام للطاقة الكهربائية لنعد تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ووضّحنا فيه عدم قدرتنا على دفع أي تعويضات بسبب وضع العراق وما حل به من دمار هائل، إضافة إلى الديون السابقة المترتبة عليه منذ الحرب العراقية الإيرانية، وبدوره قام الأمين العام برفع تقرير إلى مجلس الأمن، الذي توصّل حينها إلى صيغة قرار تُلزم العراق بدفع نسبة لا تزيد على (30%) من أي برميل نفط أو صادرات نفطية أو غازية أخرى، وهذا ما تضمّنه قرار مجلس الأمن (705) في (15 آب 1991).

س/ ولكن كيف يستقطعون هذه النسبة والصادرات النفطية متوقفة تماما؟

توصّلت الأمم المتحدة والعراق إلى توقيع مذكرة تفاهم عرفت بـ(برنامج النفط مقابل الغذاء)، التي وقِّعت بين وزارة الخارجية العراقية والأمين العام للأمم المتحدة في عام (1995)، والتي بُنيَت على أن يصدِّر العراق كل (6) أشهر نفطا بقيمة (2) مليار دولار، أي (4) مليار دولار بالسنة الواحدة، بغض النظر عن حجم وعدد البراميل ومتوسط السعر العالمي.

بدأ العمل بهذا البرنامج سنة (1996)، وبات العراق يصدِّر النفط تحت إشراف الأمم المتحدة، ومع استقطاع نسبة لا تزيد على (30%)، وما يبقى للعراق من أموال يكون له الحق في فتح اعتمادات، وفقا لقوائم تحدّدها لجنة خاصة شُكّلت لهذا الغرض من مجلس الأمن، للنظر في ما يطلبه العراق من المستلزمات الصحية والطبية والعلمية والغذائية وغيرها، وبعد أن تدرس اللجنة تلك الطلبات ثم ترفض أو تقبل بحسب قرارها.

وفي عام (1997)، قرر مجلس الأمن رفع قيمة المبلغ إلى (5,2) مليار دولار سنويا، وارتفع هذا الرقم فيما بعد، ولكن الرقابة والإشراف على الاستيراد استمرت، وأُودعت الأموال العائدة من صادرات النفط العراقية لدى حساب مصرفي باسم الأمين العام للأمم المتحدة في البنك الفرنسي في نيويورك (PMB)، وجاء اختيار هذا البنك بناءً على رغبة رئيس النظام السابق (صدام حسين)، وهو الأمر الذي قاد بالنهاية إلى أن يفقد العراق سيادته المالية والاقتصادية تماما.

س/ هل كان النظام العراقي متفائلا لتلك المذكّرات وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء؟

العراق كان رافضا في البداية لهذا القرار؛ لأنه كان يتوقع أن تُرفع العقوبات كليا، فالنظام السابق اعترف وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (200) في (10 تشرين الثاني 1994) بالحدود العراقية الكويتية، وسيادة دولة الكويت على أراضيها واستقلالها، وعلى أساس ذلك تم توقيع مذكرة التفاهم وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء بين العراق والأمم المتحدة، ولو لم يعترف النظام السياسي بذلك تجاه الكويت لما حصل توقيع

مذكرات التفاهم تلك وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، الأمر الذي خفّف من العقوبات الدولية، في وقت كان النظام السابق يأمل فيه أن تُرفع كليا بعد اعترافه بالكويت كدولة مستقلة.

س/ بقيت دولة الأردن توفّر للنظام، من خلال القطاع العام والقطاع الخاص، منفذا تجاريا واقتصاديا مهما، فلماذا لم تُقطع العلاقات الأردنية مع العراق كما هو حال جميع الدول التي التزمت بقرارات مجلس الأمن؟

كانت الأردن في الأساس تتلقّى مساعدات نفطية من العراق خلال حقبة الحرب العراقية الإيرانية، وذلك بناءً على رغبة أمريكية، وكانت العلاقات العراقية الأردنية جيدة، وتمثل الأردن للعراق منفذا تجاريا مهما عبر ميناء العقبة، وحتى مع قرارات مجلس الأمن التي ألزمت جميع الدول بقطع علاقاتها مع العراق، حصل الأردن على استثناء من الأمم المتحدة لتوقيع بروتوكول يسمح للأردن بأن يورِّد سلعا محلية الصنع للعراق لاعتبارات إنسانية تصل قيمتها إلى حدود (400 . 480) مليون دولار، مقابل أن تأخذ الأردن مساعدات نفطية على نوعين: الأول خصم (15%) من السعر العالمي للنفط، والنوع الثاني حصة مجانية من النفط بحدود (30) ألف برميل، ولم تحصل أي دولة على مثل هذا الاستثناء (البروتكول العراقي الأردني).

والحق أن الأردن كانت تتجاوز على البروتكول، كأن تأتي بسلع مستوردة غير أردنية، مثلا جاء بماكينات استنساخ، أو سيارات، أو أدوات احتياطية وقطع غيار، أو مستلزمات مدرسية كأقلام الرصاص، (فقد مُنع العراق من استيرادها، حيث اتُّهم النظام السابق بإدخالها في صناعة الأسلحة)، وقد سجِّلت تلك السلع كديون على العراق، وبقيت الأردن تطالب بها منذ ذلك الوقت، ووصلت قيمتها إلى (1.5) مليار دولار، سُميت بـ(ديون التجار الأردنيين) الذي جلبوا تلك السلع المستخدمة إلى وزارة التجارة العراقية.

كيف بدأ النظام السياسي بمحاولة تجاوز الأزمة الاقتصادية والعقوبات الدولية؟

سُمح للعراق بأن يصدِّر الكميات التي يستطيع تصديرها من النفط، ولكن بقيت العوائد المالية في الحساب المصرفي للأمين العام للأمم المتحدة، ثم أعقب ذلك توقيع اتفاقيتَين تجاريتَين مع تركيا وسوريا، سبقتهما مشاورات أمنية وفنية حتى وقِّعت عام (2000)، وتضمّنت الاتفاقيتان إصلاح أنبوب النفط الواصل من العراق إلى ميناء بانياس، وبدأ العراق بتصدير النفط بحدود (50 . 60)، ألف برميل يوميا، مقابل أن تُحول عوائده المالية إلى سلع ومنتجات سورية، وكذلك الاتفاق مع تركيا على تصدير النفط عبر الأنبوب النفطي إلى ميناء جيهان التركي، وعوائد ذلك النفط تحوّل إلى سلع ومنتجات تركية.

كانت الاتفاقيتان تنصّان على أن ما نسبته (60%) يعود إلى العراق كسلع وخدمات، وما نسبته (40%) يحوّل إلى أموال تودع في بنوك لبنانية، وكان إيداع هذه الأموال وفق تقنية مجهولة لا أحد اطّلع عليها ولا على آلياتها، إلى حسابات يُطلق عليها (حسابات جسرية)؛ فبمجرد دخولها إلى البنك تحوّل إلى حسابات (100) شخص مثلا، يمثّلون النظام السابق والدائرة الخاصة برئيس النظام (صدام حسين) وعائلته، يضاف إلى ذلك أن النظام السابق اتفق مع الأمم المتحدة على صيغة تُلزم الشركات التي تفتح اعتمادات وتورّد إلى العراق سلعا وخدمات وفق برنامج النفط مقابل الغذاء، والتي يُدفع لها من حساب الأمين العام للأمم المتحدة، أن تدفع إلى العراق ما نسبته (10%) من المبالغ تسمى خدمات ما بعد البيع، وتُودع في البنوك اللبنانية أيضا، وتمثّل تلك الأموال النسبة الكبرى التي حصل عليها النظام السابق، أكثر من نسبة الأموال التي حصل عليها وفق الاتفاقيات مع تركيا وسوريا، التي كانت تتعثر في بعض الأحيان، وكان النظام السابق يحوّل تلك الأموال عبر السفارة العراقية في بيروت ثم عبر سوريا ثم إلى وزارة الخارجية العراقية ثم إلى البنك المركزي العراقي، وتدخل بحساب ديوان رئاسة الجمهورية، سواء كانت بالدولار الأمريكي أو باليورو الأوربي، أو حتى بمعدن الذهب، وبلغت قيمتها (3 – 3,5) مليار دولار، مع السحب المستمر لها من ديوان رئاسة الجمهورية، وبعد

طلب وزير المالية أن يتم السحب من هذه الأموال لإستيراد المواد والسلع، وأصبحت إدارة هذه الأموال مناصفةً بين ديوان رئاسة الجمهورية ووزارة المالية، وهي ذات الأموال التي سحبها نجل رئيس النظام الأسبق (قصي صدام حسين) عشية حرب عام (2003)، والتي كانت بحدود (مليار دولار)، والتي صادرتها قوات الاحتلال فيما بعد وادّعت إعادتها إلى الشعب العراقي.

س/ من خلال بحثنا في تلك المرحلة وفقا للقرارات الدولية والمؤشرات التي شملت قطاعات الدولة العراقية، توصّلنا إلى تقسيم الحصار على مرحلتين: الأولى هي الحصار الصلب (1990 . 1995)، والثانية هي الحصار المرن (1995 . 2003)، ما رأيكَ بهذا التقسيم؟

أنا مع هذا التقسيم؛ فالحصار الصلب الذي أعقب الحرب مباشرة هو الذي أضاف ثلاثة أصفار إلى العملة من جرّاء التضخم الذي ارتفع ثلاث مراتب عشرية، ووصل معدله إلى (90%)، وانخفض بعد ذلك حين بدأ تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، وبجمع معدل التضخم للمرحلتين نصل إلى ما نسبته (50%) كمعدل للتضخم خلال مرحلة الحصار كاملة.

س/ كيف تصفُ لنا القطاع الصحي في مرحلة الحصار؟

أصاب هذا القطاع تدهورٌ خطيرٌ من حيث نقص الأدوية والمستلزمات الطبية، خاصة بمرحلة الحصار الصلب التي مثّلت الموت الأحمر للمواطنين، إلى درجة أنه تم إجراء عمليات جراحية من دون مخدّر، فضلا عن تدوير المستلزمات والأدوات الطبية وإعادة استخدامها بين المواطنين.

فالتدوير في السلع والمنتجات للمواطنين وصل لكل شيء، من الأدوات والمستلزمات الطبية والصحية إلى الأدوات الميكانيكية والكهربائية، ولعل تلك المرحلة فجّرت إبداعات العقل العراقي الذي بذل كل جهوده حتى لا تقف الحياة.

عموما، ومع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، أصبح هناك توفّر ولو بشكل جزئي للأدوية والمستلزمات الطبية، واعتُمدت خلال مرحلة الحصار بطاقة الأمراض المزمنة، كأمراض السكر والضغط على سبيل المثال، أما الأمراض المستعصية والثقيلة كالسرطان؛ فلم توفَّر لها الأدوية وارتفعت نسبة الوفيات بنحو كبير.

س/ أطلق النظام السابق حملةً لإعادة الإعمار بعد الحرب (حملة الإعمار الكبرى) وبناء القصور الرئاسية، فكم كانت تكلفتها؟ وكيف وفّر النظام مستلزمات البناء والإعمار في ظل الحصار الدولي؟

هذه الحملة نفّذها النظام السابق بعد انتهاء الحرب لتصليح وتعمير البنية التحتية المدمّرة، كمحطات الطاقة الكهربائية والمياه والطرق والجسور وغيرها، وعادت بعضها جزئيا للعمل، لكن لا تتوفر أرقام عن تكلفة تلك الحملة بسبب عدم وجود نظام مالي دقيق وشفاف حينها.

اعتمد النظام على تدوير الأدوات ومستلزمات البناء والمواد الأولية، فمثلا تم قلع المرمر في ساحة التحرير الخاص بالنفق الكائن في الساحة والمحال التجارية، وقضبان الحديد الخاصة بسياج مطار المثنى وبناية مجلس الوزراء التي أنشأتها شركة هندية؛ من أجل بناء القصور الرئاسية.

يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك مواد أولية مسروقة من الكويت، وأخرى من خزين الحرب العراقية الإيرانية، وأخرى كانت بحوزة الجيش العراقي، فضلا عن أن القدرات العراقية من المهندسين والخبراء والقوى العاملة كانت ما تزال عاملة ولم تُستنزف، وقبل أن تغادر العراق تمكنت من إصلاح وإعادة إعمار جسر

الجمهورية، والجسر المعلق، ومحطة الدورة لتوليد الكهرباء، وغيرها الكثير من المنشآت التي دمِّرت في حرب تحرير الكويت عام (1991).

على سبيل المثال، إن المهندسين الذين عملوا على إعادة إعمار الجسر المعلق احتاجوا إلى الأنابيب الواصلة على جانبي الجسر، والتي هرِّبت حينها إلى العراق من الأردن عبر ميناء العقبة، مع غضّ الأمريكان الطرف عنها.

أما قصة بناء الجسر ذي الطابقين ببغداد؛ فقد ادّعى (حسين كامل) أنه قادر على بناء هذا الجسر مقابل بند ورق وقنينة حبر، ولكن (صدام حسين) كتب له برقية توبيخ وامتعاض: (لو كنتُ أعلم أن الجسر سيكلّف هذه الكلفة فلن أوافق عليه)، وبلغت تكلفة بناء الجسر (700) مليون دينار عراقي، وبالرغم من أنه أنشئ بجهد وطني إلا أنه كان مكلّفا للغاية.

كيف أدار النظام السابق الاقتصاد في مرحلة الحصار؟

بدأ النظام السابق بطبع العملة محليا، وهو الأمر الذي يعني ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي، وعمد النظام إلى معالجة التضخم بالتضخم، بمعنى أن الدولة توزّع الرواتب وتسد التزاماتها المالية، ولكن لا يوجد إنتاج أو استيراد، فترتفع الأسعار فتصبح الأموال لا قيمة لها، ثم تعود الدولة وتموّل التضخم مرة ثانية بطباعة أموال أكثر، فترتفع الأسعار الموجودة، وقد أثّر ذلك في الاقتصاد العراقي بشكل عام، ولا تزال آثاره إلى الوقت الراهن.

هذه المعالجة للاقتصاد التي اعتمدها النظام السابق أدّت إلى تدمير مستوى المعيشة، وأفقرت الطبقات المحدودة الدخل، فمثلا نجد أن الموظف أصبح راتبه الشهري كلّه لا يكفيه لأجرة سيارة تكسي، أو شراء طبقة بيض، وأتذكر أن سيدةً فاضلة في كلية الإدارة والاقتصاد عرضَت عليّ أن أعطي محاضرات في الاقتصاد

على المصارف الأهلية مقابل مبلغ (700) دينار في الأسبوع، وبالفعل قدّمتُ تلك المحاضرات واستلمتُ المبلغ، واشتريتُ به كيسًا من (4) أرغفة من الخبز (الصمون).

س/ كيف تصف الجهاز الإداري والوظيفي في دوائر الدولة خلال مرحلة الحصار؟

أصبحت الوظيفة (حيازة) للموظف وتملّكا مؤقتا له؛ وذلك لشعور الموظف بالعراق حينها بأنه يعمل مجاناً، وبالتالي يتيح له ذلك الوضع أخذ الرشوة، وعدم الإخلاص بالعمل، وعدم الانضباط، وعدم الالتزام بوقت العمل، وهذا هدّد أركان الدولة العراقية والجهاز الإداري والتنفيذي، وتحوّل الموظف من شخصية وطنية مخلصة كفوءة إلى موظف حائز دخلُه لا يكفيه لتوفير الحد الأدنى من المعيشة، مقابل السماح له بأخذ الرِّشا وعدم الانضباط، بدليل أن أحد أركان النظام السابق قال (شكو بيها إذا تقبل الهدية).

وهكذا دفعت تلك المرحلة الموظفين وحتى الدرجات العليا والوظائف المرموقة من الأساتذة والقضاة والمعلمين إلى العمل بوظائف أخرى أو تقبلهم للرِّشا، وغيرها من الممارسات التي حطّمت قيم الوظيفة العامة في العراق التي عُرف عنها بأنها ذات قيمة وطنية عليا؛ إذ ورث الجهاز الإداري العراقي كيانا وظيفيا محترما منذ تأسيس الدولة العراقية عام (1921).

س/ هل تعتقد أن الفساد الإداري والوظيفي بدأ من مرحلة الحصار؟

نعم، الفساد بدأ بمرحلة الحصار، وإن كان قبل تلك المرحلة محصورا بالعائلة الحاكمة، في حين كان الموظف وبجميع العناوين والدرجات الوظيفية إذا ثبَت أنه سلَك سلوكا فيه صبغة فساد فإنه قد يتعرّض إلى

عقوبة تصل إلى الإعدام، ولكن ذلك انتهى في مرحلة الحصار؛ فالفساد أصبح واقع الجهاز الإداري والوظيفي وبقيت آثاره إلى الآن.

وأتذكر حادثةً في مرحلة الحصار، عندما ذهبنا أنا وعائلتي إلى المحكمة لعقد قران ابنتي في محكمة الكرخ مقابل منتزه الزوراء، وإحدى الموظفات التي كانت تعمل هناك فتحت درج المكتب وطلبت مبلغا بقيمة (25) دينار، دون خوف أو وَجل، مع أنني كنتُ خائفا، إلا أن الموظفة تعاملت بكل صلافة في وقت عُرف عن النظام السابق أنه صارم فيما يتعلق بالفساد الإداري والوظيفي، فما كان من والد الزوج إلا أن يضع لها في الدرج ذلك المبلغ، وأيقنتُ أن النظام الإداري والوظيفي انهار، والأمور خرجت عن السيطرة.

كيف تصفُ النظام التعليمي في مرحلة الحصار؟

في ما يتعلق بالوضع التعليمي والتدريسي في العراق؛ نجد أن الطالب حينها بدأ بتقديم الهدايا للمدرس والأستاذ، والمدرسُ بدأ بسلوك طريق التدريس الخصوصي، إلى آخرها من الممارسات التي زعزعت استقلالية الأستاذ وقيمة التعليم وهزّت تلك القيم العليا في المدرسة أو الجامعة.

كيف تأثّر حجم السكان في مرحلة الحصار انخفاضا أو ارتفاعا؟

ارتفع حجم السكان في تلك المرحلة، وفي الواقع يرجع ذلك إلى نزعة البشرية التي تبرز في مثل هذه الأحوال، فهي تدفع إلى زيادة إنجاب الأطفال، ويكون هدفها الحصول على مصدر ومورد مالي للعائلة. وبالرغم من كثرة الوفيات التي حصلت للأطفال في مرحلة الحصار؛ إلا أن هناك تعادلا في النسب مقابل الولادات، حالنا في ذلك هو حال الهند، فبسبب البطالة يصبح الإنجاب وسيلةً لتوفير المال، فضلا عن الأسباب النفسية من الضغوطات والعوامل الأخرى، وبالتالي يكون الإنجاب فيها نوعا من أنواع المتعة.

يضاف إلى ذلك انخفاض تكاليف الزواج حينها، الأمر الذي دفع الناس للقبول بأشياء بسيطة من أجل الزواج، وهذا ما رفع عدد السكان إلى الدرجة التي أصبح معها العراق من البلدان التي تواجه انفجارا سكانيا، و هذا مؤشر غير معقول، بل مخيف.

س/ هل عمل الحصار على إنتاج قيم اجتماعية لم تكن مألوفة عند العراقيين؟

نعم، فما ذكرناه حول تقبّل الموظف الحكومي للرشوة لم يكن مألوفا قبلها عند الناس. فضلا عن ذلك، أذكر مقولةً لصديقي أستاذ الاقتصاد (باسل البستاني) عندما قال: (إن العراقيين كلهم أصبحوا دلّالين) أي يبيعون كل شيء يملكونه في بيوتهم، وهذه تحمل دلالة اجتماعية وهي الفقر، بمعنى أنك لا تدّخر، وتبيع كل أصولك المالية حتى تسد الحد الأدنى من الاستهلاك، وهذا يسمى التآكل، الذي يعني انعدام الرفاهية بالكامل.

س/ أتعتقد بفرضية تركّز آثار الحصار على مناطق ومدن العراق دون أخرى، أم تعتقد بعدالة المأساة الاجتماعية لو جاز التعبير؟

الحق أنه لا أحد مرفّه في العراق حينها إلا الطبقات القريبة من النظام وعائلته، وهذا شمل كل المحافظات وكل المدن، ولكن بشكل عام نقول إن المحافظات التي تأثرت بشكل مباشر بالحصار وآثاره هي المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، كمحافظات ومدن الوسط والجنوب، فضلا عن أنها كانت مسرحا للعمليات العسكرية والانتفاضة الشعبية، وهو ما زاد من معاناتها وتركّز المأساة فيها.

س/ هل كانت العقوبات الدولية التي تسببت بالمأساة الإنسانية والأخلاقية تتناسب مع جريمة الاجتياح العراقي لدولة الكويت؟

المأساة جاءت بالنمط الثاني من الحصار مثلما تحدّثنا، وهو هدف إزالة النظام التي تقتضي أن يتحمل الشعب المسؤولية عن ذلك، حتى عندما سئلت (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد (كلينتون) عن موت أكثر من نصف مليون طفل في العراق: (هل الثمن يستحق؟) أجابت ببرود دم وإهانة قائلة: (أعتقد أن الثمن يستحق)، مما يعني أنهم كانوا عازمين على هذا الأمر وبأي ثمن.

س/ هل تجد صلةً بين ما مرّ به المجتمع العراقي من تحولات في زمن الحصار، وما يمرّ به المجتمع في مرحلة بعد (2003)؟

نعم، وأبرز تلك الآثار وأولها هو مفهوم التعويض، الذي أخذ شكل نهبِ مؤسسات الدولة العامة بما سمّي (الحواسم)، وهي تفسير لانتقام المجتمع من النظام السابق، دون أن ينتقم المجتمع بعضه من بعض؛ إذ لم تحصل حالات سرقة بيوت للمواطنين إلا بالحالة الفردية أو ذات الطابع الجنائي والإجرامي، وبالرغم من أنها تعدُّ سرقةً؛ إلا أن المجتمع أراد أن يستردَّ بعض حقوقه كردِّ فعل عشوائي.

والأمر الآخر هو أن الوظيفة العامة بقيت مؤسسة للموظفين على أنها حيازة مؤقتة وليست وظيفة وطنية، وهذه الحيازة للوظيفة، التي تعني أنها ملك للموظف وخاصة به، تتيح له التفاوض والمساومة مع الآخرين.

وفيما يتعلق بالتجارة، فإنها كانت من اختصاص النظام السابق حصرا؛ نظرا لأن النظام الاقتصادي يعدُّ اشتراكيا ومخططا مركزيا، إلا أن في مرحلة الحصار أصبح هناك انفلات اقتصادي، وسمَح النظام السابق بالاستيراد الخاص لكل من يمتلك المال. أما القضية الأخرى في مرحلة الحصار؛ فقد شجّع النظام السابق على التهريب، ومنح المهرّبين بطاقات تعريفية رسمية (هوية مهرِّب)، ليهرّب بها عبر الحدود العراقية سلعا من إيران وتركيا وسوريا والسعودية والأردن، وبالتالي نجد أن هؤلاء استمروا بهذا السلوك في مرحلة ما بعد عام (2003)، وأصبحوا ذوي خبرة عالية، فازدهرت هذه الظاهرة، وأصبحت قطاعا تحكمه أعراف وتقاليد، ويعمل فيه عدد كبير من الأفراد.

فضلا عن ذلك، نجد في مرحلة ما بعد عام (2003) تأسيسا لتجارة حرة منفلتة مع التحايل على الأنظمة والقوانين من قبل التجار، أو من بعض مَن ورث مهنة التهريب، أو ممّن عمل فيها وازدهرت تجارته بعد عام (2003).

وكل هذه القيم أسّست في مرحلة الحصار واستمرت إلى مرحلة ما بعد عام (2003)، وبات من الصعب السيطرة عليها.

س/ برأيك، هل تعافى المجتمع من آثار الحصار بعد عام (2003)؟

بشكل عام، لم يعد هناك جوع مثلما كان يعاني الفرد والمجتمع في مرحلة الحصار، ولكن الكثير من السلوكيات الخطرة التي وُلدت في مرحلة الحصار قد استمرّت إلى الدرجة التي صارت معها حالة من التوحّش، وإباحة الانتقام وأخذ المال الحرام؛ فالحصار الذي فُرض على العراق أفسد الدنيا وضرب قاعدة المبادئ التي أضحى من الصعب إعادتها، وكل ما تبقّى هو ضمير الفرد وشرفه.

س/ دكتور هل تعتقد أن النظام الاقتصادي بعد عام (2003) كان واعيًا بآثار الحصار وعمل على إزالتها؟

النظام الاقتصادي بعد عام (2003) هو نظام هجين بطبيعته، ليس اشتراكيا وليس رأسماليا؛ إذ نجد أن الدستور العراقي عام (2005) شرّع مجانية التعليم والصحة، واستمر باعتماد الحصة التموينية التي تكلّف الدولة مبالغ طائلة وتوزّع إلى 40 مليون عراقي، ودعم الوقود، وحتى الكهرباء، فالدولة تحصل على إيرادات ضعيفة جدا من عوائدها، إلى الدرجة التي يصل فيها هدر الطاقة الكهربائية إلى (60%) من الإنتاج، مقسّم على (30%) هدرا تقنيا متعلقا بنقل الطاقة الكهربائية، و(30%) هدرا تجاريا، مما يعني تخلّف المواطنين عن دفع فواتير الطاقة الكهربائية.

س/ كم نحتاج من الوقت لإزالة آثار الحصار عن المجتمع؟

في الحقيقة، نحتاج إلى جيلَين على الأقل، وبحدود (50) سنة، إضافة إلى ضرورة أن تشكّل حكومات مستقرة أكثر لتخطط بشكل أفضل وتعمل على إيجاد الحلول عبر استراتيجيات طويلة الأمد للمشكلات القديمة والطارئة؛ فمثلا أزمة التصحّر وأزمة شحّة المياه باتت أزمات خطيرة تواجه الدولة العراقية، فالتقارير تشير إلى أن عدد سكان العراق في عام (2090) سيكون بحدود (100) مليون نسمة، والمياه التي تصل إلى العراق ستكفي لـ(10%) فقط من سكانه.

س/ هل لك أن تحدد لنا التكلفة التخمينية للحصار على العراق؟

الحصار بدأ بحرب وانتهى بحرب، وحدثت هناك انتفاضة شعبية، وعملية عسكرية محدودة عام (1998)، وعقوبات اقتصادية، وخسائر بشرية هائلة، وتدمير للبنية التحتية، كلّفت تلك العقوبات والحروب بحدود تريليون دولار أمريكي.

س/ هل خرج العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؟

للأسف لم يتخلص من ذلك؛ فما زال العراق يتعثّر بذيول الفصل السابع، الذي يُقصد به أن العراق دولة مارقة تهدد الأمن والسلم الدوليين، ويواجَه بالقوة العسكرية بسبب ميوله العدوانية على دول أعضاء في مجلس الأمن، فلم يتأكّد بعد أن العراق خرج رسميا من الفصل السابع، أو نُقل إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بالرغم من إيفائه بجميع التزاماته المالية تجاه الكويت وقضايا التعويضات لبقية الدول والأفراد الذين كانوا في الكويت وقت الاجتياح العراقي، فضلا عن حسمه قضايا ترسيم الحدود وكل المتعلقات والملفات مع الكويت.

(*) مستشار رئيس الوزراء العراقي المالي والاقتصادي

(*) تشكر هيئة التحرير الدكتور مظهر محمد صالح على توفيره هذه الوثيقة المهمة